



لم يستدع كل مسؤولي حكومة هادي بينما شهد لوفد المجلس الانتقالي بالبحر كاملًا (الأضول)

التدخل في التعيينات، كما أنشأت اللجنة الخاصة وصنعت وكالة لها في مختلف أرجاء اليمن. وبموجب ذلك الاتفاق واتفاقات أخرى، فضلاً عن اتفاق نقل السلطة أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، حوّلت السعودية اليمن إلى حديقة خلفية لها، تدار من قبل سفيرها.

المملكة بين طرفي الصراع المكثبان والجمهوريين في شمال الوطن، والتي بموجبها تمكنت الرياض من فرض وصايتها في الشمال، تحت مسمى الصلاحية الوطنية بين طرفي الصراع» حينئذ، استولت السعودية على صلاحيات مهمة من الرئاسة، ومنحت نفسها حق

ستمنح حكومة هادي شعوراً بالأمان والسيطرة لتعمير اتفاقية الامتداد، وسيجول الجنوب إلى مقاطعات سعودية واطراف الاتفاق الأخرى لإخضاعها للسيطرة السعودية، كحضر موت والمهرة، عبر تعزيز الحضور الشكلي للحكومة في المهرة، والتدخل لحمايتها بهدف إخماد القضية عليها، ولا سيما أن السعودية طالما كانت تتطلع إلى الاستئثار بها، وقد عززت خلال الفترة الماضية عن إخضاعها.

سلاط، وصف اتفاق الرياض في حديث إلى «الأخبار» بـ«المهزلة التي أعدها تحالف العدوان». وأكد أن «الاتفاق ليس سوى إصلاحات سعودية وإماراتية لشرعنة الاحتلال وتقسام الجنوب من قبل دول العدوان»، مشيراً إلى أن الحضور الإماراتي في مراسم الاتفاق يؤكد أن أبو ظبي لم تنسحب من الجنوب، وهي تسعى لشرعنة وجودها في المحافظات الجنوبية الأخرى من

خلال تقاسم المصالح». كذلك، رأى سلام أن الاتفاق «محاولة مكشوفة يدرجها حرار الجنوب وسيعملون على إفشال تلك المؤامرة قريباً». من جهة أخرى، أشار مراقبون إلى أن الاتفاق بين الانتقالي وحكومة هادي في الرياض، نقل تحالف العدوان «من وضع المساند للشرعية

عن تفسير «إجراء أميركا دوريات (مشتركة) مع منظمات إرهابية في تلك المنطقة، على الرغم من أنهم اتخذوا قراراً بالانسحاب». مؤكداً أن «هذا ليس ما اتفقنا عليه». وأضاف أن من غير المؤكد بعد إذا كان سيمضي قدماً في زيارة واشنطن المقررة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، موضحاً أنه سيبحث القرار بعد اتصال بنظيره الأميركي دونالد ترامب.

في مدينة الشدادي جنوبياً. وفي السياق، أعلن مسؤول أميركي، في تصريح نقلته عنه وكالة «فرانس برس»، أن عدد قوات بلاده الموجودة في سوريا «لا يزال مستقرًا تقريباً عند أقل من ألف عنصر يقليل، بينما بتواصل الانسحاب». بعد ثلاثة أسابيع من إعلان الرئيس دونالد ترامب انسحابها. وكان وزير الدفاع مارك إسبر قد قال، في وقت سابق، لدى سؤاله عن المهمة الأميركية لحماية حقول النفط السورية، إن الهدف هو منع تنظيم داعش وغيره من اللاعبين في المنطقة من الوصول إليها». إلا أن هذا الأخير لم يحدد «اللاعبين الآخرين»، كما لم يوضح أي مسؤول آخر في البيت الأبيض إن كان يقصد الحكومة السورية وحلفاءها، بينما يبدو أنه كان يقصدهم.

في ريف الرقة الشمالي، لإنشاء قاعدة عسكرية مهتمتها الإشراف على تطبيق الاتفاقات غير المباشرة التي ترعاها موسكو بين الأتراك من جهة، و«قسد» والحكومة السورية

من المنطقة، بحسب ما ينص عليه «اتفاق سوتشي» بين موسكو وانقرة بخصوص المنطقة الآمنة. في موازاة ذلك، دفع الروس بتعزيزات جديدة باتجاه مدينة عين عيسى

تابع الجيش السوري انتشاره في المناطق الحدودية منطقتا من القامشلي وملتوجها نحو الشرف (أف ب)



أما في جنيف، حيث يجتمع أعضاء اللجنة الدستورية السورية، فقد اعتبرت جينيفر فينتون، المتحدثة باسم المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون، في تصريح إلى وكالة «الأناضول»، أن الاجتماع «يتقدم بشكل إيجابي». وقالت فينتون إن هذا الأمر «يسعد الأمم المتحدة، كما أن بيدرسون سعيد بسير الاجتماعات». وأضافت أن «الأطراف اتفقت في أقل من أسبوع على مدونة السلوك التي طرحها بيدرسون، كما تم التوافق على لجنة الصياغة المؤتمة من 45 عضواً بين الحكومة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني». ولغقت إلى «الأطراف السوريين اتفقوا على جدول أعمال بقية الاجتماعات، وتسير الأجواء بإيجابية، وحقق الأطراف تفاهات في مواضيع عديدة خلال فترة قصيرة». (الأخبار)

في ريف الرقة الشمالي، لإنشاء قاعدة عسكرية مهتمتها الإشراف على تطبيق الاتفاقات غير المباشرة التي ترعاها موسكو بين الأتراك من جهة، و«قسد» والحكومة السورية

من المنطقة، بحسب ما ينص عليه «اتفاق سوتشي» بين موسكو وانقرة بخصوص المنطقة الآمنة. في موازاة ذلك، دفع الروس بتعزيزات جديدة باتجاه مدينة عين عيسى

في ظل السعي الأميركي المحموم للسيطرة على كل حقول النفط في المنطقة الشرقية. ويتوقع أن يستكمل الجيش السوري انتشاره باتجاه المنطقة الممتدة من الجوادية حتى عين ديوار في ريف المالكية في أقصى الشمال الشرقي، ليكتمل بذلك انتشاره على طول الحدود الشمالية لحافظة الحسكة بمسافة تتجاوز 230 كلم من المالكية على الحدود الشرقية حتى أطراف مدينة رأس العين. وفي هذا السياق، أكد مصدر عسكري سوري أن «انتشار الجيش السوري على امتداد مدينة القامشلي، حتى 60 كلم شرقاً، يأتي لحماية سكان المناطق الحدودية من الاعتداءات التركية، ومنع تكرار مأساة غفرين ورأس العين». ولغت نوازي مع استئناف الجانب الروسي مهمة اقتصادياً، بهدف تأمينها من أي احتلال، والحفاظ على الموارد الاقتصادية للبلاد».

انتشار الجديد للجيش السوري، نوازي مع استئناف الجانب الروسي دورياته في المنطقة ما بين القامشلي والقحطانية، تمهيداً لتسيير دوريات مشتركة مع الجانب التركي في المنطقة ذاتها في وقت لاحق. كذلك، تم تسيير دوريات «وسية - تركية» مشتركة في منطقة عين العرب وريفها، للمرة الأولى أمس، بهدف «مراقة» انسحاب «قسد»

التزامات مالية، كدعم الاقتصاد اليمني، وتقديم أي منحة مالية للمصرف المركزي. ومن هذا المنطلق، فإن حكومة هادي التي زعمت، أول من أمس، خلال اجتماع لها في الرياض، أن «اتفاق الرياض سيؤسس مرحلة جديدة من حضور الدولة ومؤسساتها وواحدة القرار العسكري والأمني تحت سلطتها، ما سينعكس إيجاباً على تطبيع الأوضاع في المناطق الجنوبية»، سلبها الاتفاق صلاحياتها كافة، وحولها إلى جهاز إداري منفذ للتوجيهات، ومنحها حق اتخاذ إجراءات شكلية، كتفعيل دور سلطات الدولة ومؤسساتها، في مقابل منح دول التحالف حق التصرف في الشأن العام والتحكّم في الملفين الأمني والعسكري، وحتى وزارة الدفاع في الحكومة المرتقبة، والتي حدّت على دمج ميليشيات الانتقالي الجنوبي الموالية للإمارات تحت قيادتها، فقد منحها حق القيام بالجوانب الإدارية والتنظيمية فقط، كترقيم الميليشيات التي سيتم دمجها في قوات هادي، بينما انتزع منها القرار العسكري المتعلق بتحريك قوات الطرفين وتوجيهها وتحديد مقرّ المعسكرات ونقل الأسلحة المختلفة وتخزينها والإشراف عليها. واستثنى من ذلك، اللواء الأول حماية رئاسية، والذي تتمحور مهمته حول حماية القصور الرئاسية ومحيطها وتأمين تحركات الرئيس، وتوفير الحماية الأمنية لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن. تحت إشراف قيادة تحالف العدوان، وعلى المنوال نفسه، يتحكم التحالف هادي وحكومته في تعيين القيادات العسكرية والإدارية والوزراء والديبلوماسيين، فضلاً عن إدارة الملفين الأمني والعسكري، وفيما تتجاهل الوثيقة القضية الجنوبية، فهي تؤسس لمرحلة جديدة من الخصخصة السياسية بين شطري اليمن، عبر قرار تشكيل حكومة كفاءات مكونة من 24 وزيراً مناصفة بين الشمال والجنوب، أي المجلس الانتقالي وحكومة هادي، واهتم الاتفاق بالترتيبات السياسية والعسكرية، بينما لم يتطرق إلى الجانب الاقتصادي المتدهور، حتى لا تتحمل دول تحالف العدوان أي

عملية التوقيع بدقائق. اتفاق الرياض، الذي أعدّ من قبل الخبايا السعودية والإماراتية، هو عبارة عن وثيقة تمنح دول التحالف حق الوصاية الكاملة على المحافظات الجنوبية، وتعيد لل سعودية جزءاً يسيراً من وصايتها المفقودة على المحافظات الشمالية، منذ أواخر عام 2014. كذلك، تنتزع هذه الوثيقة معظم صلاحيات هادي وحكومته في تعيين القيادات العسكرية والإدارية والوزراء والخيجي ممثلاً للانتقالي، والذي بدأ الملّفين الأمني والعسكري، وفيما تتجاهل الوثيقة القضية الجنوبية، فهي تؤسس لمرحلة جديدة من الخصخصة السياسية بين شطري اليمن، عبر قرار تشكيل حكومة كفاءات مكونة من 24 وزيراً مناصفة بين الشمال والجنوب، أي المجلس الانتقالي وحكومة هادي، واهتم الاتفاق بالترتيبات السياسية والعسكرية، بينما لم يتطرق إلى الجانب الاقتصادي المتدهور، حتى لا تتحمل دول تحالف العدوان أي

اهتم الاتفاقات بالترتيبات السياسية والعسكرية ولم يتطرق إلى الجانب الاقتصادي المتدهور

قال اردوغان إن من غير المؤكد إن كان سيمضي قدماً في زيارة واشنطن

اتمّت وحدات «حرس الحدود» في الجيش السوري انتشارها على امتداد 60 كلم، انطلاقاً من الشريط الحدودي في القامشلي، وشرقاً في تسعة مواقع، مروراً بالقحطانية والجوادية ومعدة، وتركزت نقاط الجيش الجديدة في عدد من قرى وبلدات الشريط الحدودي، منها دير غصن وكرديم فوقاني وعتبة وتل الحسنة وتل السيد وملا عباس والقحطانية وتل جهان وتل حرنوب. ويكتسب انتشار الجيش السوري في تلك المناطق أهمية استراتيجية، لجهة أنها تقع في مواقع غنية بالنفط، ما يمهد لبدء استعادتها من قبل الدولة السورية، خصوصاً

وعدت حكومة عبد ربه منصور هادي، أمس، مع المجلس الانتقالي على ما سُمي «اتفاق الرياض»، الذي يمنح دول التحالف حق الوصاية الكاملة على المحافظات الجنوبية، ويعيد لل سعودية جزءاً كبيراً من وصايتها المفقودة على المحافظات الشمالية، منذ أواخر عام 2014. في مقابل ذلك، تنتزع هذه الوثيقة معظم صلاحيات هادي وحكومته

اتفاق الرياض ينتزع صلاحيات هادي وحكومته السعودية والإمارات تستوليان على الجنوب

هادي للحضور ومنعت شخصيات سياسية أخرى من المشاركة، فقد اقتصر حضور مراسم التوقيع على الرئيس هادي، ونائبة الجنرال علي محسن الأحمر، ورئيس الحكومة معين عبد الملك، ورئيس مجلس النواب الموالي لهادي سلطان منصور هادي ونائب رئيس حكومة الجنوب على «اتفاق الرياض»، بينما سمحت لوفد المجلس الانتقالي بالحضور كاملاً. ووقع الخبثي ممثلاً عن حكومة هادي، مع ناصر الخيجي ممثلاً للانتقالي، والذي بدأ حاملًا لعلم الجنوب.

ولغقت المصادر إلى أن مراسم التوقيع على الاتفاق جرت في أجواء من التكمّم، مشيرة إلى أن السلطات السعودية لم تؤخّ الدعوة إلى كثير من الشخصيات الحكومية، التي كان من المفترض أن تكون حاضرة. كذلك، فقد جرد من اختيار لحضور المراسم من جانب حكومة هادي من هواتفهم الشخصية والساعات اليدوية، ونقلوا إلى أحد القصور الملكية في بصاط، قبيل انطلاق

وسط خلافات سياسية حادة وترحيل معظم الملفات الساخنة، كالسجون السرية الإماراتية وضمانات التنفيذ، وقعت حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي على «اتفاق الرياض»، في قصر اليمامة في العاصمة السعودية، بحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد باعتبارهما أحد رعاة الاتفاق. مراسم التوقيع، التي خُذت الساعة العاشرة من صباح أمس، أجلت إلى الساعة الثانية مساءً نتيجة خلافات حادة كانت تؤدي إلى تأجيل الاتفاق، وربما إفشاله. ووفق مصادر مقربة من حكومة هادي في الرياض، فقد تدخلت الخبايا السعودية في اللحظات الأخيرة، لتجبر الأطراف المعنيين على التوجّه إلى قصر اليمامة لحضور مراسم التوقيع. وبينما لم تستدع مسؤولي حكومة

اليمن

سوريا

ثاني دورية روسية - تركية مشتركة اردوغان قدما في زيارة واشنطن: هذا ليس ما اتفقنا عليه!

بعد مرور أكثر من عشرين يوماً على «التفاهم العسكري» بين «قسد» والحكومة السورية، تحت مظلة الرعاية الروسية، وما شابته من محاولات عرقلة أميركية متكررة، واصل الجيش السوري انتشاره على الحدود الشمالية مع تركيا. انطلاقاً من القامشلي حتى مشارف رميلات في أقصى الشرق السوري. كذلك، سيرت القوات التركية والروسية دورية مشتركة ثانية، بالتزامن مع تصريحات الرئيس التركي التي اعتبر فيها أن القوات الكردية لم تنفذ الانسحاب بعد